



## الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تمنح نظرة مستقبلية للتصنيف الوطني بدرجة "إيجابي" لبنك البركة تونس

المنامة ، يناير 6، 2019 - أكدت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) التصنيف الممنوح لبنك البركة تونس على النطاق الدولي وذلك بدرجة "BB- / B" لتصنيف العملة الأجنبية، وبدرجة "BB / B" لتصنيف العملة المحلية. كما حافظت على التصنيف على النطاق الوطني بدرجة 'A2 (tn) / BBB+'. وقد تم تعديل النظرة المستقبلية للتصنيف المحلي من "مستقر" إلى "إيجابي".

تعد مجموعة البركة المصرفية (ABG) أكبر مساهم في البنك بحصة غالبية تبلغ 78.4٪. وتعدّ الجمهورية التونسية ثاني أكبر مساهم في البنك بحصة إجمالية تبلغ 20٪ من خلال المساهمة المباشرة وغير المباشرة. وتعتبر بنية المساهمين القوية مؤشراً إيجابياً مما يشير إلى ارتفاع امكانية الحصول على دعم الراعي عند الحاجة.

وقد تسارع النشاط الاقتصادي في تونس بشكل طفيف خلال العام 2018 مقارنة بالعام الأسبق. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن هذا النمو داعماً لتحسين فرص سوق العمل. كما شهدت الأرصدة المالية تحسناً في عام 2018، مع وجود تحسن بسيط في الحساب الجاري خلال هذا العام. وقد لاحظنا وجود بعض الضعف في زخم نمو الاقتصاد في النصف الأول من عام 2019، حيث استمر تشديد المصرف المركزي للسياسة النقدية مع رفع سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس في فبراير 2019. وأظهر كل من موقف السياسة النقدية والدينار التونسي الاستقرار منذ ذلك الحين، حيث أبدى هذا الأخير بعض التحسن بعد الانخفاض الحاد في عام 2018. على الجانب الإيجابي، بالنظر إلى الحصة المنخفضة نسبياً من الخدمات المصرفية الإسلامية في البلاد، يظل البنك مستعداً للنمو وقادراً على مواجهة تحديات الاقتصاد المحلي، بقوة رأسماله وسيولته.

خلال عام 2018، نمت قاعدة أصول البنك بأكثر من 30٪ متجاوزة نمو القطاع المصرفي في تونس، حيث أدى تركيز الإدارة الجديدة وحرصها على النمو إلى التوسع في القاعدة التمويلية والتمويلات. واستمر زخم النمو في النصف الأول من عام 2019 حيث مَوّل النمو القوي في ودائع البنوك والمؤسسات المالية بشكل كبير نمو الميزانية العمومية، مع توليد سيولة جديدة، وتوجيه معظمها إلى استثمارات. وفي نفس الوقت، وبصرف النظر عن الاضمحلال الإضافي الذي تم تسجيله في حساب واحد كبير، بقيت مستويات الاضمحلال الجديدة للبنك في حدها الأدنى. وهذا الحساب هو مدعوم بحساب إيداع بالإضافة إلى ضمانات أخرى وقد تمت إعادة هيكلته في عام 2017. ونتيجة لمساعي تعديل مستوى الخطر لهذا الحساب المذكور، بقيت نسبة صافي الاضمحلال إلى الأصول عند مستويات معتدلة. وقد لوحظ تزايد مستويات التركيز؛ ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض قيمة الدينار التونسي نظراً لأن معظم عمليات التمويل الكبرى كانت مقومة بالعملة الأجنبية.

استمر التمويل بين البنوك في تشكيل حصة متزايدة في إجمالي الأموال المعبئة؛ ومع ذلك، لوحظ نمو قوي أيضاً في ودائع العملاء خلال عام 2018. وازداد تركيز قاعدة التمويل بشكل أكبر خلال العام على الرغم من النمو القوي في عدد حسابات المودعين بالتجزئة الجدد، نظراً لانخفاض الحاد الذي شهدته قيمة العملة خلال عام 2018. كما حافظت مقاييس السيولة لدى بنك البركة تونس على مستوياتها القوية، مع تركيز أقل من الحد الأمثل في الدفاتر المصرفية. ومن ناحية أخرى، تم توجيه غالبية فوائض السيولة نحو الاستثمارات خلال النصف الأول من العام 2019، مما تسبب في زيادة احتياطات السيولة. ومع ذلك، فإن السيولة الجديدة مصدرها إلى حد كبير من مصادر التمويل بالجملة قصيرة الأجل، والتي من المرجح أن تكون أكثر عرضة لضغوط التكلفة.

وقد تمكن البنك من تحويل نتائجه إلى نتائج إيجابية في عام 2018، نظراً للنمو الكبير في حجم الأعمال، وارتفاع هامش الربح وازدياد الدخل من الرسوم والعمولات، وذلك على الرغم من ارتفاع نفقات المخصصات بشكل ملحوظ. كما ساهمت ضوابط التكلفة في تحسين الأداء التشغيلي. وأدت الاتجاهات التشغيلية الإيجابية إلى تحسن ملحوظ في مقاييس الربحية في النصف الأول من عام 2019، حيث بلغ معدل متوسط العائد على الأصول السنوي 1.0٪ مقارنة بمعدل العام السابق الذي بلغ 0.2٪، على



الرغم من البيئة الاقتصادية الإجمالية المليئة بالتحديات. وعلى المدى القريب، نتوقع استمرار اتجاهات مماثلة يُنتظر أن تؤدي إلى مزيد من التحسن في الأداء التشغيلي، ما لم تحدث أي تطورات أو انخفاضات غير متوقعة.

كما تم الحفاظ على درجة المضارب الإجمالية للبنك في نطاق '71 - 75'، مما يعكس الحماية الكافية لحقوق أصحاب المصلحة المختلفين. ومع تعيين البنك عضو مستقل ثاني في مجلس الإدارة، أصبح البنك متوافقاً مع لوائح البنك المركزي التونسي، ومع ذلك، فإن التمثيل المستقل في مجلس الإدارة لا يرقى إلى أفضل الممارسات، مع وجود انعكاسات على تكوين لجان مجلس الإدارة واستقلالية وظائف الرقابة الحيوية. ومن الجدير بالذكر أن تعزيز إدارة الامتثال مقارنة بما يتناسب مع اللوائح التنظيمية يُنظر إليه بإيجابية، إلا أن إدارتي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر قد تحتاجا إلى تعزيز من حيث عدد الموظفين.

وقد تم تطبيق الفصل بين وظيفتي التدقيق الشرعي والمراجعة الشرعية خلال العام الماضي بما يتماشى مع أفضل الممارسات وهذا يُنظر إليه بشكل إيجابي. بدأ البنك في تخصيص احتياطي معادل الربح في الربع الأول من عام 2019، استجابةً للوائح المدرجة حديثاً من قبل البنك المركزي التونسي، والمتعلقة بسلوك المصارف الإسلامية. وبشكل عام، لا يزال البنك المركزي التونسي يعمل على تحسين الرقابة على البنوك الإسلامية في البلاد. كما يستمد إطار الحوكمة الشرعية للبنك قوته من مجموعة البركة المصرفية. وترى الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف أن وظيفتي التدقيق والمراجعة الشرعية يجب تعزيزها نظراً لعمليات البنك المتنامية بسرعة.

لمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف، يرجى الاتصال بنا على البريد الإلكتروني [iira@iirating.com](mailto:iira@iirating.com).

## حول مجموعة البركة المصرفية

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب ("ABG") مرخصة كبنك إسلامي في قطاع الجملة من قبل بنك البحرين المركزي ومدرجة في بورصة البحرين وناسداك دبي، وهي مجموعة مصرفية إسلامية دولية رائدة تقدم خدماتها الفريدة في مجموعة من البلدان يبلغ عدد سكانها حوالي مليار نسمة.

وتتمتع المجموعة بحضور جغرافي واسع في شكل وحدات مصرفية فرعية ومكاتب تمثيلية في 17 دولة، والتي بدورها تقدم خدماتها من خلال أكثر من 700 فرع. وتعمل مجموعة البركة المصرفية في كل من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب إفريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، السعودية، سوريا، المغرب وألمانيا، بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكاتبين تمثيليين في إندونيسيا وليبيا.

وتقدم المجموعة ووحداتها خدمات مصرفية الأفراد، الشركات، الخزينة والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2,5 مليار دولار أمريكي.

تم تصنيف مجموعة البركة المصرفية بدرجة BBB+ (المدى الطويل) / A3 (المدى القصير) من قبل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. كما صنفت الوكالة مجموعة البركة المصرفية على النطاق المحلي بدرجة A2 (bh) / A+ (bh) ودرجة مضارب في نطاق '81 - 85'، وهو أعلى مستوى بين المؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة.